محاضرات مادة النظم السياسية

لطلبة المرحلة الثانية / قسم الإدارة العامة

إعداد م. احمد محمد جاسم

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة ديالى

المحاضرة الأولى

إطار مفاهيمي للنظام السياسي

التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث: تنفيذية وتشريعية وقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي،هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساسا من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة، إلا أن التطور الذي شهده علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة، دفع بعلماء السياسة إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة، وعليه أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي، وضمن هذه الرؤية عرف النظام السياسي بأنه مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع، أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي، أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية.

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة إرهاب الدولة أو العنف متعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.

فالنظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقنّنة والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعتبر المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضئية.

يتحرك النظام السياسي عبر ثلاث مستويات هي:

صنع القرار: حيث يتم في هذا المستوى اتخاذ القرارات على مختلف مظاهرها فقد يكون القرار، خطاب سياسي من أجل التهدئة أو خطاب سياسي من أجل التنفيس عن ازمة داخلية يمر بها

النظام نفسه موجهة لأحد أطرافه محاولة من هم على رأس تهديد هذه الأطراف وتحجميها، ويمكن أن يكون القرار كذلك تعديلا دستوريا، أو رفض قوانين محل نقاش، أو تأجيل التوقيع على القوانين أو معاهدات أو اتفاقيات، ويمكن أن يكون القرار تعيينات مهمة في مناصب عليا في هرم النظام أو إقالات في نفس المستوى.

ويصنع القرار في النظام السياسي عدة دوائر منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية ودوائر غير رسمية مثل رجال المال، الجماعات الضاغطة، الأحزاب المعارضة، المجتمع المدني وكذلك القوى الدولية، هذه الدوائر يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف تساعد في بلورة وبناء القرار المراد صنعه واتخاذه.

تنفيذ القرار: ويمثل هذا المستوى الجهاز التنفيذي بمختلف فروعه وآلياته مثل الحكومة، الوزارات، الولاية، الدائرة، البلدية وباقي الهيئات التابعة لها زفي أغلب الأحيات يترك المجال للجهاز التنفيذي في وضع آليات تنفيذ القرار.

وتنفيذ القرار يعتبر أحد المظاهر التي تجعل النظام السياسي يمتلك المصداقية، وأي نظام لا تنفذ قراراته يتعرض للهزات سواء تعلق الأمر بالقرار نفسه أو بآليات التنفيذ، ولذلك فمضمون القرار ينبغي أن يخدم مكونات الدولة والأمة التي يتحرك من خلاله النظام السياسي.

تسويق القرار: وهو ما يطلق عليه بالجهاز الإعلامي ورغم أنه جزء من الجهاز التنفيذي لكنه يحظى بعناية خاصة لأنه هو الوحيد الذي يضمن تنفيذ القرار ودراسة تبعات التنفيذ واستقبال رسائل الرفض أو القبول وفي أحيان كثيرة يقوم الجهاز الإعلامي بجس النبض قبل صنع القرار من خلال أدوات التسويق التي يصنعها النظام السياسي لنفسه كأحد وسائل الحماية والتسويق الإعلامي يحدث كثيرا في الأنظمة السياسية التي لا تتمع بقدر كبير من الشفافية والديمقراطية ولا يعرف بوجه الدقة الجهات التي تصنع القرار.

وقد حدث تطور في مفهوم النظم السياسية ، حيث كانت الى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكومات) ، ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة (موحدة أو اتحادية) وشكل الحكومة (ملكية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية) ووسائل اسناد السلطة (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب) ووظائفها القانونية (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

أما النظم السياسية الحديثة فقد أطلقت فيها السلطة لكي تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ومن ثم أصبح شكل الحكومة يعد أحد عناصر النظام السياسي وليس العنصر الوحيد. وبذلك يكون من المهم دراسة شكل الحكم، وكذلك تحليل النظام الاجتماعي الحالي للدولة وأبعاده المستقبلية.

وعلى أساس ذلك تكون القواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة بمثابة الأداة التي تطبق الجهة القابضة على السلطة (الحاكم او الحكام) بها فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية، سواء أكانت في ظل النظام البرلماني أو الرئاسي أو المجلسي، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا.

لقد تطورت عناصر النظام السياسي كافة واصبح يمثل الدولة التي اصبحت تتمتع بالشخصية القانونية في علاقاتها ازاء مواطنيها وسكانها في جميع المجالات، كما يمثلها في علاقاتها الدولية. واصبحت السلطة السياسية في معظم دول العالم بتناول جميع المواطنين وكياناتهم السياسية عن طريق الانتخاب. وصار هنالك فصل بين الشخص المسؤول والسلطة التي يمارسها وفق القانون، ومن ثم خضوعه للمسائلة، فحيث توجد السلطة توجد المسؤولية، والتي صار تداولها سلميا ودوريا بين اكثر من جهة سياسية. وأدت تلك التطورات الهامة الى ظهور العديد من المؤسسات الهامة والمؤثرة في النظام السياسي كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ومنظمات المجتمع المدني.

ينفرد النظام السياسي بعدد من الخصائص التي تميّزه عن غيره من الأنظمة، وهي:

١- يحظى النظام السياسي بسلطة عليا في البيئة التي يعمل فيها، إذ يكون أفراد المجتمع ملزمون في تطبيق قوانينه واتباع أنظمته وقراراته.
٢- يمتاز بالاستقلالية الذاتية.
٣- يفرض سيطرته على العلاقات التي تربط بين عناصره من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الحاكمة لذلك.
٤- يؤثر النظام السياسي في المجتمع بعمق وبصرامة أكثر.
٥- يعتبر المحرك الأساسي في أية بيئة يتواجد فيها، وكما أنه قابل للتفاعل مع الأنظمة الأخرى في المجتمع كالاقتصادية والثقافية والاجتماعية.